سياسة الترويس في آسيا الوسطى
(١٩١٧-١٩٩١)

د. بشرى طايس عبد المؤمن
الجامعة المستنصرية- كلية التربية

سياسة الترويس في آسيا الوسطى (١٩١٧-١٩٩١)

د. بشرى طايس عبد المؤمن

ABSTRACT

The Russianization Policy in The Central Asia (1917-1991)

The Soviet Union inherited (1917-1991) Russian Empire in the governance of Russia and the areas under its influence, including Central Asia. the character of Russianization colonial was basically in control of the region, even the fall of the Union Soviet in 1991, and for him was selected The Russianization policy in The Central Asia in the years of Soviet rule, to be the subject of research and study.

The study focused on how the imposition of Soviet domination of Central Asia after the success of the Bolshevik Revolution, and how the communist regime, and its Ideology, the doorman in which judge their control over the area and other areas were under the domination Russian Empire, has divided the Central Asian region into five Republics (Uzbekistan, Kazakhstan, Tajikistan, Turkmenistan, Kyrgyzstan), and they used a Russianization as way political, cultural, educational and economical to keep the region in their grip, and depending on the Russian element and language as an instrument of Russianization, whilst the exclusion and marginalization of the local population, and their language and their culture, leaving the Russianization influence on the Central Asian states after their secession from the Union Soviet in 1991.

المقدمة

تقع آسيا الوسطى في المنطقة الممتدة من ساحل بحر قزوين الشرقي حتى تخوم منغوليا الواقعة بين الصين وروسيا، والمنطقة الممتدة من شمال أفغانستان حتى حدود روسيا الجنوبية. وتقول المعلومات التاريخية إن هذه المنطقة ظلت لأعوام طويلة تحمل اسم تركستان (الغربية)، ولكن بعد ضمها إلى الاتحاد السوفيتي السابق، وتحديدًا

في أعوام حكم السكرتير العام للجنة المركزية في الحزب الشيوعي السوفيتي جوزيف ستالين (١٩٢٢-١٩٥٣) أطلقت عليها كتب الجغرافيا السوفيتية تسمية منطقة آسيا الوسطى التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي[١]، وضم الإقليم السياسي الخاص بمنطقة آسيا الوسطى خمس دول ضمن نطاق الجمهوريات السوفيتية، وهي: كازاخستان، وأوزبكستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وقيرغيزستان. ومع إن السوفيت استخدموا النظام الشيوعي ونظريته كوسيلة لفرض نفوذهم في آسيا الوسطى، لكن في الحقيقة كان طابع الترويس الاستعماري الأساس في سيطرتهم على المنطقة حتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، واستقلال تلك الجمهوريات عنه. ولأجله وقع الاختيار على سياسة الترويس في آسيا الوسطى في سنوات الحكم السوفيتي، لتكون موضوعا للبحث والدراسة. وتتمحور الدراسة حول كيف فرض السوفيت هيمنتهم على آسيا الوسطى بعد نجاح الثورة البلشفية، وكيف كان النظام الشيوعي وأيديولوجيته، البوابة التي من خلالها احكموا سيطرتهم على المنطقة، وسائر المناطق التي كانت خاضعة للإمبراطورية الروسية، والهدف من وراء تقسيم منطقة آسيا الوسطى إلى خمس جمهوريات سوفيتية، واستخدمهم نزعة الترويس كنهج سياسي وثقافي وتعليمي واقتصادي لإبقاء المنطقة في قبضتهم، وبالاعتماد على العنصر واللغة الروسية أداتين للترويس، مقابل عملية إقصاء وتهميش للسكان المحليين ولغتهم وثقافاتهم، وما هي الآثار التي خلفتها سياسة الترويس في دول آسيا الوسطى إبان مرحلة انهيار الاتحاد السوفيتي.

* **نبذة تاريخية:**

تعد منطقة آسيا الوسطى من أهم المراكز الحضارية والتجارية العالمية لوقوعها على طريق الحرير بين الصين وبلاد فارس، وطريق تجارة الفراء من مناطق الصيد في سيبيريا إلى الهند وبلاد فارس والعراق، وساهمت الهجرات المتتالية من شرق آسيا إلى غربها ووسطها، وعبر حقب تاريخية مختلفة، إلى استقرار جزء منها في آسيا الوسطى،

ونتج عن التمازج بين المجموعات العرقية المتباينة في التكوين الحضاري والاجتماعي والثقافي، مجتمعات ذات تركيبة غاية في التعقيد، وحالة من عدم الاستقرار الداخلي[٢].

بدأ الفتح الإسلامي للمنطقة بعبور نهر جيحون ومحاصرة مدينة بخارى في عام ٥٤هـ /٦٧٣م، وكان إقليم خراسان من أهم الثغور الإسلامية شرقا في حركة الفتح الإسلامي لمنطقة بلاد ما وراء النهر تحت قيادة القائد العربي قتيبة بن مسلم الباهلي بين عامي (٨٦-٩٦هـ) / (٧٠٥-٧١٢م) حتى وصل إلى مدينة كاشغر قاعدة تركستان الشرقية في الصين. وفي القرن العاشر شهدت أقاليم آسيا الوسطى هجرات تركية، كما سيطرت قبائل المغول الرحل على بلاد ما وراء النهر واذربيجان، وبمرور الزمن تحول المغول من مستأصلين للإسلام وحضارته إلى مدافعين عنه وناشرين له، عندما اهتدى سلاطين القبيلة الذهبية (التتار) (١٢٤٠- ١٥٠٢م) إلى الإسلام في القرن الرابع عشر، واندفعوا إلى نشر الإسلام في ما وراء بحر الاورال، وحكم السلاطين التتار المنطقة على امتداد نهر الفولغا من موسكو إلى استراخان الواقعة على بحر قزوين لمدة (٢٤٠) عاما. وأدى اعتناق هذه القبائل الإسلام إلى تحول اجتماعي وثقافي في تاريخ المنطقة، وأصبحت الإمبراطورية المغولية إمبراطورية إسلامية مقرها بلاد ما وراء النهر، وحكمت أجزاء من الهند وشمال بحر قزوين وبلاد فارس والعراق والشام، إلا إن الإمبراطورية تعرضت للانهيار بين القرنين (١٥-١٦)، مما ساعد الدولة العثمانية على بسط نفوذها في أجزاء من آسيا الوسطى[٣]. وعلى الرغم من وجود المجموعات المتنوعة من الأقوام التركية والمغولية المسلمة من الكازاخ والقيرغيز (وهم أيضا من الكازاخ)، والاوزبك، والتركمان، ومجموعات من التتار في آسيا الوسطى، لكن تفرقها، وتشتتها، قد أضعفها إمام تنامي قوة الروس، ومحاولة القياصرة الروس الوصول إلى المياه الدافئة، وان نشوب الصراع الروسي- العثماني، قد أسفر عن سقوط استرخان وشمال بحر قزوين بيد الروس عام ١٥٥٦، وإجبار الروس خانات الاوزبك الموالية للعثمانيين إلى الاعتراف بنهر جيحون كحد بين الإمارات الاوزبكية وبلاد فارس، بالمقابل تراجعت قوة الاوزبك، وتشتت قبائلهم في تركستان، وعلى الرغم من

إقامتهم خانات مثل بخارى وخوارزم، لكن دخولهم في حروب ومذابح مع قبائل أخرى، أدى إلى فقدان مركزهم(٤).

*** آسيا الوسطى في عهد الإمبراطورية الروسية:**

في مطلع القرن الثامن عشر شكل الكازاخ تجمعات عشائرية، عاشت حروب قبلية، الأمر الذي أتاح الفرصة للتوسع الروسي في آسيا الوسطى، وهناك عدة عوامل دفعت الروس إلى هذا التوسع، في مقدمتها العامل السياسي، إذ عدت هذه المنطقة المتنفس الوحيد السياسي والعسكري للتوسع الروسي بعد هزيمتها في حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦)، ولان الدول الأوربية كانت تقف بالمرصاد إمام أي محاولات روسية للتوسع غربا صوب القارة الأوربية، أو حتى التوسع على حساب الدولة العثمانية، والمثير في الأمر إن بعض تلك الدول كانت تشجع روسيا للسير قدما في سياستها التوسعية باتجاه آسيا الوسطى تحت مسوغ العمل الإنساني لنشر الحضارة والتقدم وسط جماعات بربرية. فضلا عن ذلك إن المساحات الكبيرة من الأراضي الإسلامية في آسيا الوسطى، قليلة السكان، كانت تحول دون اتصال بين روسيا وقلاعها المتناثرة في سيبيريا، واورنبرج، وبحر قزوين، وتعوق وحدة الأراضي الروسية، والتي كانت تكلف نفقات عسكرية كبيرة على روسيا(٥).

وكان العامل الاقتصادي والتجاري سببا في دفع الروس لاحتلال آسيا الوسطى، فقد ضعفت تجارة الروس مع مناطق آسيا بسبب غارات الكازاخ على القوافل الروسية، فضلا عن نمو الرأسمالية الروسية، فإمام التوسع الأوربي الغربي فيما وراء البحار بحث الروس على مستعمرات للحصول على المواد الخام الرخيصة، وأسواق لتصريف المنتجات الروسية(٦).

ومن جانب أخر، إن تزايد النفوذ البريطاني في المنطقة، أثار قلق روسيا، وتحديدا في أفغانستان بسبب عدم وجود حدود طبيعية بين الأخيرة وآسيا الوسطى، لذا دخل الروس مع بريطانيا في تنافس قوي على النفوذ في آسيا الوسطى وأفغانستان والذي عرف اصطلاحا (باللعبة الكبرى)(٧)، واحتل الروس منطقة بحر الاورال عام ١٨٤٧، وطشقند عام ١٨٦٥، وسمرقند وبخارى عام ١٨٦٨، وخيوه (العاصمة

التركمانية القديمة خوارزم) عام ١٨٧٣، كما أدركت القبائل التركمانية إن روسيا هي القوة الوحيدة في المنطقة بعد سيطرة الروس على قزيل اروات عام ١٨٧٧، واحتلالهم هضبة بامير عام ١٨٨٠، حتى نجح الروس في ضم الأراضي الواقعة بين قزيل اروات واشقاباد إلى إمبراطوريتهم عام ١٨٨٢. وأضفت معاهدة غراي–اسفولسكي المبرمة بين روسيا وبريطانيا عام ١٩٠٧، التي عدت آسيا الوسطى دون أفغانستان منطقة نفوذ روسي، الشرعية على التواجد الروسي في آسيا الوسطى(٨).

أما الموقف الدولي من التوسع الروسي في آسيا الوسطى والقوقاز فقد اكتنفه البرود، بسبب النظرة إلى تلك المناطق من حيث موقعها الجغرافي أو ظروفها كانت مجهولة، وعدها البعض بمثابة امتداد طبيعي، وجزءً متمما لبلاد سيبيريا، ولأملاك روسيا الأسيوية، كما إن معظم شعوب آسيا وإفريقيا التي كانت تتمتع بوعي سياسي وقومي، كانت تركز حملاتها ضد التوسع الاستعماري الأوربي الغربي دون الروسي(٩).

وكانت السياسة الاستعمارية الروسية ذات طابع عسكري، فقد نهج الروس بشكل عام أسلوبا يكاد يكون موحدا في إدارة شؤون آسيا الوسطى، من خلال وضعها تحت إشراف إدارة عسكرية تخضع لها حكومة عموم محافظة تركستان، مع بقاء إمارتي بخارى وخيوه تتمتعان باستقلال ذاتي، وقد اعفي السكان من الخدمة العسكرية الإلزامية، وتركوهم يخضعون لتشريعاتهم وقوانينهم الخاصة، وحظر ممارسة تجارة الرقيق واستغلالهم في مختلف الإعمال والتي كانت متفشية في آسيا الوسطى(١٠).

ومع ذلك، كانت السمة الاستعمارية هي البارزة في سياسة الروس تجاه آسيا الوسطى، فمع إن غالبية سكان المنطقة مسلمة، إلا انه منع قيام إدارة إسلامية مركزية، وأبقى الروس التنظيمات الدينية المسلمة مستقلة واحدة عن الأخرى، وتعمل بشكل منفصل، لكي لا يتم الاعتقاد إن السلطات الروسية تدعم طرف على حساب أخر، وفي حقيقة الأمر، كان هدفها إضعاف تلك التنظيمات، وحتى تحكم روسيا سيطرتها على كافة الأقاليم التابعة إلى تركستان. كما لم يسمح الروس بفتح مدارس دينية إسلامية، وجعلوا التدريس في المدارس باللغة الروسية، وطالت سياسة الترويس تغيير المسميات

التي تعطي طابعا شرقيا آسيويا, وأخذت الحركات التبشيرية الروسية تحرض السكان على الدخول في المسيحية الارثدوكسية الشرقية دين القيصر وعقيدة دولته[١١].

وسخرت موارد آسيا الوسطى لصالح روسيا، فأصبحت المنطقة مصدر خامات الصناعة الروسية، وسوقا لترويج منتجاتها، وتحديدا صناعة الأنسجة الروسية الناشئة التي كانت بحاجة إلى مصادر القطن الرخيصة، بسبب تصاعد حجم تجارة القطن عالميا، وما إن أتمت الإمبراطورية الروسية عمليات السيطرة على مناطق تركستان الغربية حتى قامت بتحويل مناطقها الرعوية إلى حقول لزراعة القطن الأمريكي، فقد وصل إنتاج القطن فيها إلى أكثر من (٣٥٠) إلف طن عام ١٩٠٥، بعد إن كان (١١) إلف طن في عام ١٨٧٧، وارتفعت نسبة إنتاجه في المنطقة من٣٠% إلى ٦٠% بين عامي (١٩٠٨-١٩١٢)، وكان يشحن إلى روسيا لإعداده كخامات أو مواد صناعية[١٢].

ومن معطيات سياسة الترويس الاستعمارية التغيير الديموغرافي لآسيا الوسطى، فعلى الرغم من حرص الروس على عدم صهر السكان بالمجتمع الروسي، وعزل تركستان وحمايتها من تأثير تتار الفولغا. لكن بالمقابل عملوا على إسكان فلاحين من روسيا وأوكرانيا في منطقة سهول الكازاخ، وهذا الاستيطان الزراعي الواسع النطاق كان على حساب الأراضي الرعوية، والحد من الهجرات الفصلية للرعاة، ولذلك ظهرت مقاومة عنيفة ابتداء من عام (١٨٦٧-١٨٦٨م) على الأطراف الشمالية لسهول الكازاخ ضد المستوطنين الجدد، الذين قدرت نسبتهم٤٠% من سكان تركستان الغربية. وقد ارتفع عدد هؤلاء المستوطنون من حوالي (٤٩٣) إلف عام ١٨٩٧ حوالي (١,٥٤٤,٠٠٠) مستوطن عام ١٩١١، ممن استوطنوا المناطق الرعوية، وغالبيتهم من المعدمين الذين انتزعوا اغلب الأراضي من أيدي أصحابها الأصلين، في حين استولت المصارف الروسية على ما تبقى من تلك الأراضي بعد عجز مالكيها من سداد قروضهم المصرفية. مع وجود تفاوت طبقي-اجتماعي بين سكان الحضر الذين شكلوا ٤% من السكان غالبيتهم من الروس، وبين غالبية السكان الأصليين من الرعويين[١٣].

لقد تعرضت آسيا الوسطى إلى الاضطهاد المزدوج من الإدارة الروسية، وحكامها الإقطاعيين وبآياتها، وكان من نتائجه المباشرة وقوع صراع مرير بين سكان تركستان وهؤلاء الدخلاء، ونشوب ثورات عديدة بين عامي (١٨٩٩-١٩١٦)، كان أشدها في عام ١٩١٦ عندما رفض العمال والفلاحون إن يساقوا إلى جبهات القتال دفاعا عن روسيا وفق قانون "**التجنيد الإجباري في كتائب العمل**"، وخرج الناس في مظاهرات احتجاجية شارك فيها قرابة (٥) ملايين من سكان المنطقة البالغ عددهم (١٢) مليون نسمة[١٤]، وتخللها أعمال عنف وشغب، حيث جرت مهاجمة الخمسة ألاف روسي ونصفهم من الإقطاعيين، وأضرمت النيران في منازلهم، وهذا ما حمل السلطات الروسية على التصدي لها بقسوة، وكان من نتائجه مقتل قرابة (٢٠٠) ألف من المتظاهرين، ونفي عددا مقاربا لهذا العدد إلى سيبيريا، في حين لاذ بالفرار من تركستان الغربية إلى تركستان الشرقية (الصينية) قرابة (٣٠٠) ألاف مواطن، فضلا عن مصادرة الأراضي الزراعية، وإضرام النيران في (٥٠) قرية من قرى سمرقند[١٥]. وعلى العموم، فقد برر ذلك كله اندفاع دعاة التجديد والإصلاح والتوجه الديمقراطي في المنطقة إلى تأييد الثورة البلشفية ضد القيصر الروسي، وبنجاحها بعد كشف قادتها عن البنود السرية لاتفاقية سايكس بيكو المبرمة بين فرنسا وبريطانيا في ١٦ أيار ١٩١٦. وبالرغم من عدم نجح الثورة البلشفية في استقطاب الطبقة العمالية في غرب أوربا، كما قاومت شعوب روسيا البيضاء الثورة، لكن الثورة وجدت لها صدى بين شعوب مستعمرات روسيا الطامحة في التخلص من الحكم القيصري، لذا وجه البلاشفة نداء إلى شعوب روسيا المسلمة إلى إعلان الاستقلال، وإنهاء حكم القيصر. ودعا أنصار الاشتراكية الإسلامية المسلمين إلى إقامة السوفيتيات، وكان من ضمن الشعارات الشعبية: "الدين، الحرية، والاستقلال الوطني"... و" تحيا السلطة السوفيتية، تحيا الشريعة" ! [١٦].

*** السياسة السوفيتية في آسيا الوسطى بعد الثورة البلشفية عام ١٩١٧:**

بعد السيطرة البلشفية على أمور روسيا, وإنهاء حكم القياصرة في تشرين الاول١٩١٧، صدر عن الحكومة البلشفية في ١٥ تشرين الثاني١٩١٧ قرار يتعلق بحقوق ومساواة وسيادة السكان في روسيا، وإلغاء كل أنواع التمييز، وأفاق التطور الحر للأقليات القومية والمجموعات الساكنة في روسيا، وتقرير المصير القومي، وفصل الأقليات على أساس سلالاتها وعنصرها، كما رفع شعار حق القوميات، وكان الهدف من ذلك كله تثبيت مركز الحكام الجدد في السلطة(١٧). وفي ٧ كانون الأول صدر عن مجلس مفوضي الشعب البلشفي نداء إلى المسلمين جاء فيه :" **أيها المسلمون...يا من انتهكت حرمات مساجدكم وقبوركم واعتدي على عقائدكم وعاداتكم، وداس القياصرة والطغاة الروس على مقدساتكم، ستكون حرية عقائدكم وعاداتكم وحرية نظمكم القومية ومنظماتكم الثقافية مكفولة من اليوم... هبوا أذن فابنوا حياتكم القومية كيف شئتم**"(١٨). وعندما أرسلت لجنة تركستان، التي شاركت في تشكيلها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البلشفي والحكومة السوفيتية، إلى مدينة طشقند، أشار رئيس مجلس مفوضي الشعب فلاديمير لينين (٨تشرين الثاني١٩١٧- ٢١كانون الثاني١٩٢٤) إلى الأهمية الكبرى بالنسبة لروسيا الاتحادية الاشتراكية في إقامة العلاقات الصحيحة والرفاهية مع شعوب تركستان. وفي هذه الأثناء طالب عدد من المستنيرين التركستانيين اللجنة بإعادة النظر في مبدأ فصل الدين عن الدولة، الذي اعتمدته الشيوعية، حيث أشاروا إلى ضرورة الحفاظ على الهوية القومية والإسلامية. وأعلن البلاشفة من جانبهم عن قيام جمهورية تركستان الاتحادية الاشتراكية في نيسان ١٩١٨، وكذلك جمهورية كازاخستان الاتحادية الاشتراكية، كما اتخذت السلطات البلشفية جملة إجراءات لإزالة مخلفات السياسة القيصرية، فضلا عن إقصاء المهاجرون القوزاق(١٩)، المستعمرون عن مناطق تركستان وسمرقند وقيرغيزستان وإقليم الشيشان، والاعتراف باللغات المحلية لغات رسمية في الجمهوريات المستقلة استقلالا أداريا، وتأسيس جامعة عمال الشرق في موسكو وفروعها في اشقاباد وطشقند وباكو، كما

أعيدت الآثار والكتب الإسلامية المقدسة التي نهبتها القيصرية إلى المساجد، وأعلن يوم الجمعة يوم الاحتفال الديني بالنسبة للمسلمين، ويوم الأجازة الرسمية في كل آسيا الوسطى[٢٠]. هدف البلاشفة من ذلك كله عدم فتح جبهة مضادة في مناطق آسيا الوسطى، قد تضعف مركزهم في سنوات الحرب.

تلك الإجراءات شجعت الجزء الأكبر من الاتحادات النقابية للعمال والحرفين المسلمين، والاتحادات الثورية الديمقراطية القومية للكادحين المسلمين، ولجان الجنود، واتحادات الشباب لتأييد الثورة البلشفية، وأعلن إن الجيش التركستاني جزء من الجيش الأحمر، وفعلا وظف البلاشفة في خدمتهم قوات غير روسية، جل إفرادها كانوا من المسلمين، في الحرب وسط آسيا، بينما تم دفع وحدات مكونة من الكازاخ والأوزبك والتركمان للقتال ضد المناهضين للبلاشفة. وفي الحرب الأهلية الروسية (١٩١٨-١٩٢١) كان ٥٠% من الجيش الأحمر تركستان[٢١]. وأيضا، تشجع المؤتمر الإسلامي المؤيد للثورة البلشفية إلى مطالبة الحكومة البلشفية بتقديم وعد في أقامة دولة أسلامية تضم جميع مسلمي المنطقة، كما طالب بإطلاق الحريات، وحل مشاكل الأراضي بما يحقق مصالح المنطقة، وعد المؤتمر الثورات المتوالية في المنطقة ضد الحكومة القيصرية مساهمة في أنجاح الثورة البلشفية, وشكلت تنظيمات منها الشورى الإسلامي، وجمعية العلماء وغيرها، بعيد انقضاض المؤتمر، وكانت البذرة الأولى للحركة الوطنية في تركستان لمواجهة السياسة البلشفية بعد كشف حقيقتها[٢٢].

وفي حقيقة الأمر، إن سياسة البلاشفة هي امتداد لسياسة سلفهم الاستعمارية، القياصرة من آل رومانوف، وبدا ذلك جليا من فرض النظام الشيوعي على آسيا الوسطى المسلمة، ولم يطرأ أي تغيير سوى تغيير النظام، عندما استولى الشيوعيون على ممتلكات الإقطاعيين، وعلى الشركات والبنوك والمصانع، ومصادرة أراضي النبلاء الروس وتحويلها إلى مزارع ومؤسسات الدولة السوفيتية التي كان معظم العاملين فيها من الروس. فضلا عن إجبار سكان خوقند في وادي فرغانة على زراعة القطن بدلا من القمح لصالح روسيا، واصدر مرسوم يعاقب بالإعدام كل من يتأخر عن زراعته،

ووجوب تقديم إنتاجه للسلطات السوفيتية، لتدعيم الاقتصاد السوفيتي الذي يعاني من أزمة. كما قام الجنود السوفيت بعمليات سلب ونهب في مناطق تركستان، من ما أدى إلى انتشار البطالة وسط العمال الزراعيين المحليين حتى بلغت قرابة (٤٠٠) إلف عاطل عن العمل[٢٣]. كل ذلك سبب سخط الجماهير الواسعة في تركستان، وأدى إلى نشوب ثورة مسلحة, وعقد مجلسا شعبيا في خوقند طالب باستقلال تركستان، فكان الرد السوفيتي قاسيا حيث سيطروا على خوقند وهدموها، وقتل عدد كبير من أهلها عام ١٩١٨. وهذا أدى إلى انبثاق الحركة القومية الليبرالية بزعامة كل من ارجش فوربجي ومحمد أمين في وادي فرغانة، وعرفت باسم"حركة معاداة السوفيت"، في حين، أطلق الروس عليها اسم "بصمجي حركت" (أي حركة اللصوص)، وهي من أقوى الحركات المسلحة التي قاومت السوفيت، فقد انضم رجال الدين ومرشدي الجماعات الدينية بطلائعهم لفصائل الحركة، من ما زاد من أعمال المقاومة ضد المحتل الروسي، وامتدت من حدود تركستان الشرقية والشمالية الغربية إلى حدود إيران في الجنوب الغربي، وجنوبا إلى حدود أفغانستان[٢٤].

ومن جانب أخر، اخذ التوسع البلشفي، وانتشر أفكاره الشيوعية التي حملتها ثورته، مثار خوف لدى القوى الاستعمارية الغربية، وتحديدا بريطانيا، التي كانت لها مصالح سياسية واقتصادية وإستراتيجية في المنطقة، ومنها حماية نفوذها في الهند وأفغانستان وإيران من المد الشيوعي البلشفي, وزاد المخاوف توقيع معاهدة بريست ليتوفسك المبرمة بين ألمانيا والبلاشفة في ٣ اذار١٩١٨، والتي بموجبها أطلق البلاشفة سراح ما يقارب (٢٠٠) إلف أسير ألماني ونمساوي–هنغاري كانوا معتقلين من روسيا القيصرية في تركستان، اخذ يؤلفون منهم وحدات في الجيش السوفيتي، إلى جانب وجود جنود ألمان ونمساويين يقودهم الشيوعيون في تركستان، كما خشيت بريطانيا من تقديم طشقند السوفيتية ملايين البالات من خامات القطن إلى ألمانيا التي احتاجتها لصناعة النترات. لذا زرعت الجواسيس البريطانيون في طشقند، ودعمت قواتها العناصر المناوئة للبلاشفة في تركستان واشقاباد، وجرى قتال بين القوات البريطانية

ومرتزقة البلاشفة على طول خط سكك الحديد الممتد بين اشقاباد وطشقند، ووصلت القوات البريطانية إلى مرو، لكن سرعان ما تغير الموقف البريطاني بعد تقديم السوفيت ضمانات بعدم التقدم إلى مناطق نفوذ الحلفاء، كما إن خشية بريطانيا من امتداد حركات التحرر الإسلامية في تلك المناطق إلى الهند، دفعها إلى زيادة نشاط جواسيسها لأجل إضعاف المقاومة الوطنية في آسيا الوسطى، من ما جعل ميزان القوة في كفة السوفيت، وفسح المجال إمامهم لتثبيت مركزهم, والقضاء على المقاومة المحلية[٢٥]. ولم يستطع الثوار صد هجمات القوات السوفيتية، ورغم محاولات حركة معاداة السوفيت في إقامة حكومة وطنية مستقلة في تركستان تضم كل من مناطق (نهر سيحون، وادي فرغانة، يتسوف، بحر قزوين، ونهر جيحون)، كان الرد السوفيتي قويا حينما هددوا بحرب شاملة لا تبقي ولا تذر انطلاقا من إدراكهم مدى ضعف قدرات المقاومة التركستانية على خوض غمار الحرب، وعدم وجود قوة داعمة لها[٢٦]. كما ساعد السوفيت السيطرة على جميع الأراضي التي كانت خاضعة لحكم الإمبراطورية الروسية من قبل، وتوطيد نفوذهم. ولم تنجح أي محاولات لتحرير المناطق غير الروسية من السيطرة السوفيتية، فقد سيطرة البلاشفة على خيوه في حزيران ١٩١٩، واشقاباد في تشرين الأول، بالمقابل قررت الحكومة البريطانية انسحاب قواتها من القوقاز ومنطقة بحر قزوين في ربيع ١٩٢٠، ونجح الجيش الأحمر من دخول بخارى في ايلول١٩٢٠، وشكلت جمهوريتان سوفيتيان في بخارى وخيوه، تتمتعان بالحكم الذاتي، بعدما فر أميرا بخارى وخيوه إلى أفغانستان[٢٧]. وأيضا، تم تحديد الحدود تبعا للأصول العرقية وتعتمد على اللهجة المحلية كلغة وطنية، وبالنتيجة، باءت بالفشل أي محاولات لتحرر تلك المناطق من السيطرة الروسية[٢٨].

واظهر الموقف البريطاني تمسك بريطانيا بمشروع تقسيم مناطق وسط وغرب آسيا، حسب معاهدة غراي–اسفولسكي الأنفة الذكر، وبالمقابل شجع هذا البلاشفة على التمسك بآسيا الوسطى كمنطقة نفوذ لهم، واظهر حقيقة مواقفهم من تحرر الشعوب.

ومن اجل تدعيم سلطة الحزب الشيوعي في آسيا الوسطى، اتخذت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي قرارا حول القضايا التركستانية تتضمن تهدئة الجماهير، وتم التأكيد على إن التحرر من التحيز الديني هي شرط عضوية الانتماء للحزب على الروس فقط، لذلك طرد أكثر من (١٥٠٠) روسي من الحزب في تركستان مطلع عام ١٩٢٢، بسبب معتقداتهم الدينية الأرثدوكسية. بالمقابل، ارتفع عدد أعضاء الحزب الشيوعي من المسلمين إلى١٥% في بعض جمهوريات آسيا الوسطى، ووصل عدد المسلمون الى٧٠% من أعضاء الحزب الشيوعي في بعض مناطقها، والذين وصفهم البلاشفة (بالثوريين الخام الذين يأتون ليطرقوا أبوابنا)[٢٩]. وفي ١٨ ايار١٩٢٢ بدأ تطبيق قانون العفو عن حركة "معاداة السوفيت" وتم إعادة المحاكم الشرعية، وفتحت المساجد والمدارس الدينية، وتم إعادة أملاك الأوقاف، والمحاكم الشرعية. واسهم في اتخاذ تلك الإجراءات، ضعف التصنيع السوفيتي، الأمر الذي دفع موسكو إلى اتخاذ إجراءات تساعد على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الاتحاد السوفيتي، لضمان استمرارية النظام الشيوعي[٣٠].

*** <u>نزعة الترويس السوفيتية في آسيا الوسطى:</u>**

كان الترويس، والمبادئ الشيوعية الأساس في إحكام قبضة الروس، وتثبيت أركان الدولة السوفيتية، فمع إن لينين دعا إلى إقامة اتحاد فيدرالي جديد، ووفق أسس مركزية الاتحاد، وإقامة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في تشرين الأول ١٩٢٢، مع إبقاء حق الخروج الحر من كيان الاتحاد لكل واحدة من الجمهوريات، وكان ذلك وفق مبادئ الأممية البروليتارية، وتوكيدا للمسألة القومية، وهذا ما حمس الجماهير البروليتارية إلى تأييد سياسة الحزب الشيوعي[٣١]. إلا إن ستالين اتبع سياسة مناقضة لذلك، وعبر عن ذلك في المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي قائلا:" **يجب إن لا يغيب عن البال انه بالإضافة إلى حق الشعوب بالاستقلال، هناك حق الطبقة العاملة بتثبيت سلطتها، وان حق الاستقلال خاضع لهذا الحق الأخير**"[٣٢].

وعلى الرغم من إن الثورة البلشفية عدت القومية ظاهرة برجوازية، وان الشيوعية الماركسية فلسفة تحرير أممية، إلا إن التطبيق العملي اثبت العكس، فقد سار السوفيت على نهج سلفهم في إتباع نزعة الترويس، رغم إن مسألة القومية كانت أشبه بالمسألة السرية في الجمهوريات السوفيتية (فلم يكن من المألوف الحديث عنها إمام الملأ)، فكانت الشيوعية سمة الفعل، والجيش أداة الترويس(٣٣). كما عدت الروسية لغة المراسلات والتخاطب الوحيدة في سائر الجمهوريات السوفيتية، وتحت عدة ذرائع منها ما تفرضه احتياجات التداول الاقتصادية، والروابط التجارية، وبحسب قول لينين، لاستيعاب المنجزات الثقافية لجميع الشعوب الاتحاد السوفيتي، وهذا يناقض ما ادعى النظام الشيوعي به من مفاهيم المساواة القومية، والازدواجية اللغوية للحفاظ على هوية كل قومية داخل النظام. فضلا عن الاعتماد على العنصر الروسي في إدارة شؤون تلك الجمهوريات، وان شكل هذا العنصر الأقلية في آسيا الوسطى، ورغم تجريد الشيوعيين للإقطاعيين الروس من امتيازاتهم الإقطاعية، بقي الروس لوحدهم القادرون على الإدارة في تلك المنطقة التي غالبية سكانها الأصليين رعويين، كما وجدت البيروقراطية الستالينية الصاعدة في غمار سعيها لنفوذ، وتقوية سيطرتها، أن النزعة القومية الروسية، بتأكيدها على الاستمرارية بين الستالينية والنظام القيصري، يمكنها أن تكون أداة قوية لربط العمال الروس (القومية الرئيسية) بالنظام السوفيتي. ووفقا لما قاله ستالين" **هزمت (روسيا) على يد البكوات الأتراك، وعلى يد الارستقراطية البولندية واللتوانية...كلهم هزموها بسبب تخلفها... وعلينا إن نقطع المسافة خلال عشرة أعوام، فإما إن نفعل ذلك أو أنهم سيسحقوننا**"(٣٤)، وبدا ما قاله بمثابة عقدة روسية حيال تلك القوميات، ولهذا السبب هاجم ستالين على نحو متصاعد "الانحرافات القومية" في الجمهوريات غير الروسية، وشجع عودة الشوفينية الروسية. وقد وجد دعما لهذا التوجه في أوساط الموظفين السابقين من العهد القيصري، وأصبحوا بالنتيجة وكلاء الحكومة المركزية والحزب في تلك المناطق، رغم إن معرفتهم وإدراكهم بالماركسية بدا هامشيا للغاية، كما اعتمد عليهم أيضا في الجيش وفي كل أجهزة الدولة والاقتصاد، في

الوقت الذي كان يتعرض دعاة التجديد والإصلاح في آسيا الوسطى (الذين ناصروا الثورة البلشفية في بداياتها)، وحركة معاداة السوفيت إلى الاعتقال والإعدام من قبل السلطات السوفيتية[٣٥].

ومن جهة أخرى، ولأجل إكمال مشروع تقسيم آسيا الوسطى، وتشتيت هويتها، تحت مفهوم (الشيوعية المركزية)، أعلن في ٢٧ نيسان ١٩٢٤عن تأسيس جمهوريتي تركمانستان السوفيتية الاشتراكية، وعاصمتها اشقاباد، وأوزبكستان السوفيتية الاشتراكية، مع ضم أجزاء من خيوه إلى الحدود الاوزبكية، كما ألغى السوفيت جمهورية بخارى ذات الحكم الذاتي في عام ١٩٢٤، وألحقت بأوزبكستان في عام١٩٢٥، وأيضا، تم انتزاع سمرقند من طاجيكستان لصالح أوزبكستان، وجعلت سمرقند عاصمة أوزبكستان في العام ذاته، وبسبب المقاومة السمرقندية ضد سياسة الاستعمارية السوفيتية في تغيير الطابع الإسلامي للمدينة، استبدالها السوفيت بطشقند كعاصمة لأوزبكستان التي كان فيها نسبة كبيرة من الروس (قدروا بحوالي نصف مليون روسي) في عام ١٩٣٠. ولتدعيم القوة السوفيتية في المنطقة، أصبحت طاجيكستان، (المتاخمة لشمال أفغانستان التي كانت تشهدت اضطرابات داخلية قد تؤثر على نفوذ السوفيتي في آسيا الوسطى)، جمهورية سوفيتية اشتراكية مستقلة عن أوزبكستان في٥ كانون الأول١٩٢٩، وعاصمتها دوشنبه[٣٦]. وأكمل السوفيت سياسة التقسيم والتغيير الديموغرافي لسكان آسيا الوسطى، بإقامة المزيد من الكيانات المستقلة، حيث تم فصل قيرغيزستان التي كانت جزء من ولاية تركستان، ثم جزء من روسيا الاتحادية الاشتراكية، ثم أصبحت جمهورية قيرغيز الاتحادية الاشتراكية (ذات الحكم الذاتي)، ثم جمهورية قيرغيزستان السوفيتية الاشتراكية، وعاصمتها فرونز، وعلى شاكلتها جمهورية كازاخستان السوفيتية الاشتراكية في٥ كانون الأول ١٩٣٦، وعاصمتها ألماآطا[٣٧]، ووفقا لما ورد في نص المادة (١٤) من دستور حكومة الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٣٦، خول الدستور الحكومة الاتحادية في موسكو مسؤولية السياسة الخارجية والأمن الداخلي، وإدارة البنوك، وسن القوانين، والتجارة الخارجية، وتعيين حدود كل جمهورية سوفيتية، ومنها جمهوريات آسيا الوسطى، مع

فرض اللغة الروسية كلغة رسمي إلى جانب اللغة المحلية في عموم الجمهوريات السوفيتية. وبذلك دخلت آسيا الوسطى التركيبة الاتحادية السوفيتية[٣٨]، وقسمت مدن بين تلك الجمهوريات، وبالنتيجة فقدت منطقة آسيا الوسطى هويتها القومية.

وحسب قول المؤرخ الروسي كليوشفسكي في عام ١٩٣٧ " **إن التوسع الروسي ظاهرة قديمة لا تعود للعهد القيصري أو الشيوعي فقط، بل منذ قديم الأزل... وان تاريخ روسيا هو تاريخ دولة إذا لم تجد دولة تحتلها ستحتل نفسها**" [٣٩].

وبالتالي فان ضم جمهوريات آسيا الوسطى إلى الاتحاد السوفيتي كان عاملا أساسيا كمركز قوة للأخيرة، كما في عهد القياصرة، وعاملا في منح السوفيت القدرة في السيطرة على أوربا الشرقية، وعلى مد نفوذه على أجزاء عديدة من الشرق الأقصى، فضلا عن خلق دول متنوعة الأعراق يكون ولائها للاتحاد السوفيتي.

ولأجل تدعيم سلطته، ونفوذه، مارس ستالين حملات الإبادة والتهجير ضد الأقليات القومية، ومنها التطهير العرقي والثقافي تجاه الكازاخ المعارضين لسياسته، وبسببها لقي أكثر من نصف مليون حتفهم من بينهم معارضين ومفكرين ومؤرخين وفقهاء وشعراء. كما جرت محاولات لتوطين السكان الرعاة الرحل، وبعد زيادة الطلب السوفيتي على محصول الحبوب بسبب تردي أنتاجه في المنطقة، فضلا عن نهج ستالين سياسة متشددة حيال تحويل الكثير من أراضي المنطقة إلى مزارع جماعية تخضع للسلطة السوفيتية في موسكو، حتى بلغت نسبة هذه المزارع ٧٣% في كازاخستان، وقد أضر هذا التحويل في ملكية الأراضي الزراعية، وبالسكان كثيرا، وكان من تداعياته المجاعة التي ضربت كازاخستان بين عامي (١٩٣١–١٩٣٣)، وأدت إلى وفاة (١٢١٩) إلف مواطن، وإصابة (٤٣٠٤) إلف مواطن بأورام وانتفاخ البطن، فيما اضطر آخرون إلى الهجرة صوب دول الجوار، وبالنتيجة تراجعت نسبة عدد الكازاخ في التركيبة الاثنية من ٥٧% عام ١٩٢٦ إلى ٣٨ % عام ١٩٣٧. كما لقي القيرغيز نصيبهم من تلك السياسات، وشرد الكثير منهم إلى عدة مناطق سوفيتية، واستمرت سياسة التطهير

الستاليني لتلك الشعوب خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وتحت تهم معارضة النظام، والخيانة والتجسس[٤٠].

ومن جانب أخر، استخدمت كازاخستان ثاني اكبر الجمهوريات السوفيتية بعد روسيا، إلى جانب سيبيريا، كمخيمات للعمل ألقسري ضد المناوئين لسياسة ستالين، طالت حتى البلاشفة القدامى بتهم الخيانة، أو العمالة للفاشية، أو تخريب التصنيع[٤١]. وبالتالي فلا غرابة، إمام تراجع نسبة الكازاخ في التركيبة الاثنية لهذه الجمهورية، إن ترتفع نسبة الروس فيها من ١٩,٧%عام ١٩٢٦ لتصبح٤٠% عام ١٩٣٩، وهي الأعلى مقارنة بنسبتهم في بقية جمهوريات آسيا الوسطى الاشتراكية السوفيتية[٤٢]. إضافة إلى، عمليات التهجير العرقية والعقائدية طالت أعراقا كاملة مابين عامي (١٩٣٧-١٩٤٤) من تتار القرم[٤٣]، والشيشان الذين قدروا بحوالي نصف مليون، والأكراد في روسيا (وتحديدا من مناطق في أرمينيا واذربيجان وجورجيا مجاورة لدول فيها إعداد كبيرة من الأكراد)، حيث هجر ما بين (٢٥-٣٠) إلف كردي[٤٤]، وألمان الفولغا من روسيا الغربية الذين قدروا بحوالي (٤٠٠) إلف، والآلاف البولنديين، والكوريين، واليونانيين، وبالنتيجة اوجد في كازاخستان أعراقا قدرت بقرابة ٨٠ عرقا. إما في أوزبكستان، فقد نالت هي الأخرى نصيبها من التهجير ألقسري منذ عام ١٩٣٧، فقد نزح بالقوة الكوريين، والآلاف الأكراد إلى المناطق الزراعية في سمرقند وبخارى، وارتفع عدد اليهود بالآلاف فيها بسبب الهجرة أو الترحيل القسري، ولم تتردد السلطات السوفيتية عن إجلاء الكثير من الشيوعيين الألمان، والروس من مناطق الحرب إلى طشقند، حتى وصل عدد السكان فيها لوحدها حوالي المليون نسمة، شكل الروس والأوكرانيين نسبة النصف منهم، خاصة وان جلهم فضل البقاء على العودة إلى ديارهم بعيد الحرب[٤٥]، وبسبب التوتر بين حكومتي موسكو وأنقرة، تم تهجير (١١٥) إلف من أتراك المسخيت الذين كانوا يقطنون في جورجيا إلى آسيا الوسطى في تشرين الثاني ١٩٤٤، توفي بعضهم جرئ الترحيل ألقسري[٤٦].

واستمرت سياسة الترويس حيال آسيا الوسطى ما بعد الحرب العالمية الثانية أيضا، وتحت ذريعة معالجة النقص في الغذاء الذي يعانيه الفرد الروسي، شرع خروشوف بتنفيذ برنامجه المعروف باسم (الأراضي البكر –Virgin Lands) في القوقاز، ونهر الفولغا، وسيبيريا، وكازاخستان في عام ١٩٥٤ والتي حولت أكثر من (٢٠) مليون هكتار من المناطق الرعوية في شمال كازاخستان (ذات المناخ القاري المتطرف حيث الشتاء القارص، والصيف الشديد الحرارة)، إلى مناطق منتجة للحبوب، وبسبب المشروع تدفق قرابة مليوني روسي وأوكراني كمتطوعين للعمل فيه، مما رفع من عدد الروس إلى قرابة (٣,٩٧٤,٢٢٩) مليون نسمة في كازاخستان عام ١٩٥٩، حتى وصلت نسبة الروس فيها قرابة ٤٣%، لذا سبب في إفقار عدد كبير من سكان المنطقة، وخلف تناقصا في إعداد الكازاخ إلى نسبة٣٠%، كما لم يحقق المشروع أي نتائج في كازاخستان، بسبب تراجع نسبة الإنتاج ما بين عام وأخر[٤٧].

كما استمرت سياسة التطهير وطالت كل من يتحدث باسم (حقوق الأقليات القومية)، ومن وصفوا بأصحاب النزعة البرجوازية القومية الصغيرة، وزادت الدعوة للإلحاد، والمبادئ الشيوعية، مما عرض الكثير من قيادات الحزب الشيوعي في جمهوريات آسيا الوسطى لتطهير منهم زعيم الحزب الشيوعي التركمانستاني بابايف[٤٨]. ومع انه في عام ١٩٦٣ تم تشكيل مكتب آسيا الوسطى في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، للنظر في القضايا المتعلقة بالمنطقة، لكن أوجدت البيروقراطية الروسية، بوجود نائبي الحزب من الروس، ماعدا منصب السكرتير الأول من مواطني آسيا الوسطى، ووجود عضوان فقط من أعضاء المكتب السياسي من غير الروس، حتى شكل الروس ٥٩% من عضوية الحزب الشيوعي السوفيتي، كما استمر تدني نسبة مواطني آسيا الوسطى في المناصب العامة أدنى من نسبتهم الحقيقية[٤٩].

ولم تلتمس منطقة آسيا الوسطى أي تغيير في النهج السوفيتي في عهد بريجنيف (١٩٦٤–١٩٨٢) إلا بتشكيل مجلس شؤون الأديان تتفرع منه مجالس في الجمهوريات، مع إعادة أعمار بعض المساجد في المناطق المسلمة، كما أعلن دستور

١٩٧٧ في مادته (٧٠) إن الاتحاد السوفيتي دولة متعددة القوميات، ويكفل المشاركة الحرة للقوميات وبنفس الحقوق في كل الاتحاد السوفيتي. وقد وصفت تلك الإجراءات بأنها خطوات لإعادة الاعتبار للمناطق المسلمة، إلا أنها كانت مناورة سياسية من بريجنيف لتقوية مركزه ونفوذه في السلطة[٥٠]، وكان التخلي عن مشروع الأراضي البكر، ولم تعد منطقة آسيا الوسطى ذات أولوية في مشاريع التنمية السوفيتية بعد إطلاق مشاريع هامة في روسيا جذبت اليد العاملة الروسية، قد أسهم في خفض إعداد الروس في المنطقة، وفي سنوات الحرب السوفيتية- الأفغانية (١٩٧٩-١٩٨٩) تم سحب الكثير من الجنود الاحتياط آسيا الوسطى الذين أرسلهم السوفيت إلى كابول عام١٩٨٠، وألغيت المؤتمرات الإسلامية المقرر عقدها، كما أعيد السوفيت إطلاق الدعاية المعادية للإسلام بعد التوترات التي شهدتها بعض جمهوريات آسيا الوسطى والمعارضة للوجود السوفيتي في أفغانستان[٥١].

* **<u>أثار الترويس في آسيا الوسطى أبان مرحلة انهيار الاتحاد السوفيتي:</u>**

بقيت سياسة الترويس تجاه آسيا الوسطى الطابع المميز إلى أخر العهد السوفيتي بزعامة ميخائيل غورباتشوف (١٩٨٥-١٩٩١)، فعلى الرغم من محاولاته تفكيك قيود الشيوعية، إلا إن الأزمة الاقتصادية السوفيتية، جعلته في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي عام ١٩٨٦يطرح برنامج (بيريسترويكا- إعادة البناء)، الذي فسح المجال للكشف عن الواقع السوفيتي المتدهور من حيث انتشار الفساد، وحجم الفقر والبغاء، وسيطرة المافيا، وتدهور الخدمات الصحية، والمشكلات البيئية الهائلة، وأيضا، طرحه برنامج (غلاسنوست- الانفتاح والشفافية) الذي فسح المجال لمناقشة إدارة البلاد بشفافية، وحرية لم تكن مباحة سابقا في الاتحاد السوفيتي. وأن تناسى مسألة القوميات، والاضطهاد السوفيتي لها، وتفشي البطالة بين شبابها منهم خمسة ملايين شاب في آسيا الوسطى حسب ما نشرته جريدة برافد السوفيتية، بل عد غورباتشوف التجربة السوفيتي أنموذجا فريدا في حل مسالة القوميات[٥٢]، وواصل استخدم سياسة الترويس كعلاج للمشاكل التي تقع في المناطق المسلمة، وظلت المعلم البارز في التوجهات

الداخلية لحكومته مابين عامي (١٩٨٥-١٩٨٨)، فقد ابعد جميع ممثلي آسيا الوسطى والقوقاز عن عضوية المكتب السياسي للحزب الشيوعي مقابل زيادة عدد أعضائه من الروس، كما حمل المسلمون أسباب الفساد الإداري، ووصفهم باللصوص وعصابات تحشيش فاسدة، ساحقا الكثير منهم بالقوة والعنف في الأعوام الأخيرة من حكمه[٥٣].

في الوقت الذي كانت تلك القوميات ناقمة من البيروقراطية المركزية في موسكو. وتجلت صورها في الاحتجاجات التي طافت شوارع ألماآطا اواخر ١٩٨٦، بعد فصل المسؤول المحلي للحزب الشيوعي الكازاخستاني كوناييف وتعين الروسي كولبين بدلا عنه، وقد رفع المحتجون شعارات قومية " كازاخستان للكازاخ"، كما عبروا عن استيائهم من استغلال موارد بلادهم لتموين الجمهوريات السوفيتية الأخرى بالاحتياجات الاستهلاكية على حساب الشعب الكازاخي وتدخلت القوات السوفيتية لتفريق (٨٠) إلف من المحتجين، وصفتهم الحكومة السوفيتية بأنصار الزعيم المفصول، من ما أوقع (٢٠٠) قتيل في الساحة المركزية للعاصمة[٥٤].

مخطط بياني يوضح التركيبة الاثنية للسكان في كازاخستان مابين عامي (١٨٩٧-١٩٧٠)

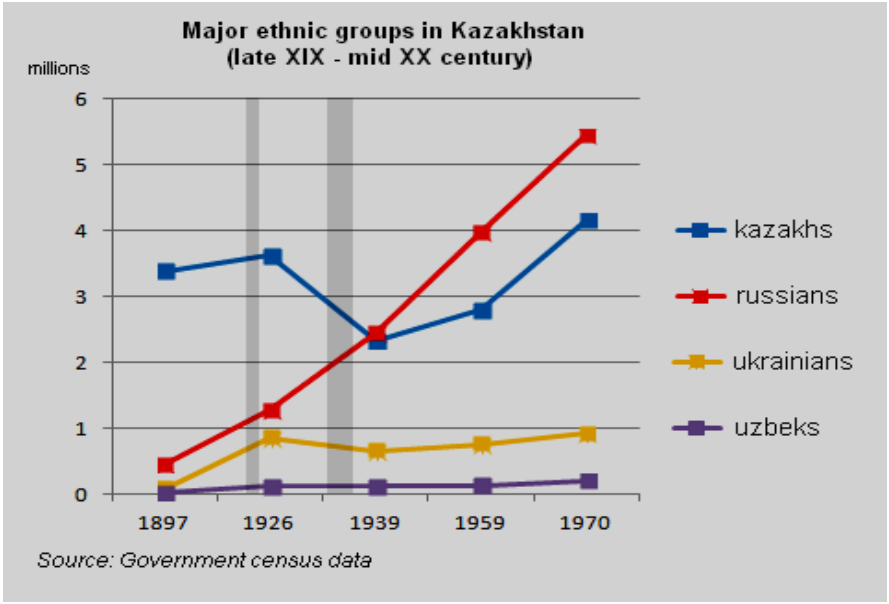

وترك الترويس، والدمج ألقسري، وعمليات التطهير اثر سلبيا على المنطقة، عندما فتحت إحداث إقليم ناغورنو كاراباخ بين أرمينيا واذربيجان في عام ١٩٨٨ النار إمام المزيد من إعمال العنف العرقية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي، وشجعها على ذلك برنامجي بيريسترويكا، وغلاسنوست اللذان فسحا المجال لمناقشة قضية الدمج ألقسري بشكل علني، وتشكيل جبهات شعبية، ذات مطالب قومية، مهدت إلى ظهور الأحزاب في الاتحاد السوفيتي، وعكست حالة من الاستياء الشعبي ضد التسلط السوفيتي، وكان من مظاهره إعمال شغب وعنف طالت الروس والأقليات القومية الأخرى في العاصمة التركمانستانية اشقاباد في آذار ١٩٨٩. إلى جانب، انتشار التظاهرات الساخطة ضد سياسة الحكومة السوفيتية في مدن أوزبكستان سببت بأعمال عرقية، أشدها حملة الاوزبك ضد أتراك المسخيت[٥٥] في وادي فرغانة في حزيران ١٩٨٩، والتي أدت إلى مقتل وجرح مئات المسخيتين، وهروب الآلاف منهم إلى اذربيجان وروسيا وقيرغيزستان، وتسببت أيضا بمغادرة (١٣) إلف روسي إلى روسيا وكازاخستان، أي حوالي ٤% من نسبة المهاجرين[٥٦]. وشهدت قيرغيزستان إعمال عنف مماثلة، دفعت بهجرة (١٥٠) إلف روسي منها، كما أفضت إلى توترات عرقية بين القيرغيز والأقلية الاوزبكية، بعد محاولات الاوزبك احتكار المزارع الجماعية في أوش في جنوب قيرغيزستان، فأعلنت حالة الطوارئ، بعد نشوب إعمال شغب وعنف في صيف ١٩٩٠، خلفت عشرات القتلى، تطور الأمر إلى إعمال عنف عرقية أخرى سببت بمغادرة (٦٠٠) إلف شخص قيرغيزستان، نصفهم من الروس، في مرحلة الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي. كما إن تعرض التيار الإسلامي المدعوم من قوى إقليمية في طاجيكستان إلى القمع من الحكومة الشيوعية، قد سبب باضطرابات في العاصمة دوشنبه في عام١٩٩٠ أدت إلى تدخل الجيش السوفيتي، وإعلان حالة الطوارئ، من ما خلف إعمال عنف ومذابح طالت الأقليات وتحديدا الروس والأرمن، والتي تطورت إلى حرب أهلية بين عامي (١٩٩٢-١٩٩٧)[٥٧]. إما أشد إعمال العنف العرقي كانت في كازاخستان المتاخمة لروسيا، وفيها مجموعات

عرقية مختلفة، كان ٨٠% منهم من الروس الذين تركزوا في جزئها الشمالي، وجرى إعمال العنف هاجر الكثير من السلاف إلى روسيا(٥٨).

إن تربي شعوب آسيا الوسطى في كنف الشيوعية جيلا أثر جيل ولمدة سبع عقود من الزمن، إلى جانب إعمال العنف العرقية والعقائدية، ونشوب نزاعات وخلافات حول تبعية الأراضي التي صاحبت استقلال جمهوريات آسيا الوسطى عن الاتحاد السوفيتي، أدى إلى انقطاع في ديمومة وتحديد الهوية القومية لجمهوريات آسيا الوسطى بعد الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، مع بقاء رسم الحدود حسب التخطيط السوفيتي، أثرت بشكل كبير على تشكيلة آسيا الوسطى، ولازالت أثار التشنجات العرقية مستمرة لليوم.

* **السياسة الثقافية والتعليمية السوفيتية في آسيا الوسطى:**

لم يكن ممكناً للسوفيت تثبيت نظامهم الشيوعي، وتحقيق فصل الدين عن الدولة، وتعزيز سياسة الترويس، إلى جانب تهميش الثقافات القومية، والدينية لسكان المناطق المسلمة، إلا من خلال عدة إجراءات، منها أنشاء نظام قضائي موازي في آسيا وسطى وفي القوقاز، عن طريق تجاور المحاكم الإسلامية التي تطبق الشريعة مع المؤسسات القضائية السوفيتية، تحت ذريعة منح الشعب حرية الاختيار، واستحدثت لجنة للشريعة في مفوضية العدل السوفيتية للإشراف على هذا النظام. ورفع شعار (ليسقط العالم القديم) من ما مهد إلى غلق المساجد والمدارس الدينية، ومصادرة أملاك وأموال الأوقاف والجمعيات الدينية، والقضاء على علماء الدين. فضلا عن مكافحة ما أسموه بالخرافات الدينية التي تمثلت في إحراق المصاحف، وتحويل المساجد إلى إسطبلات الخيل أو ثكنات للجنود الروس، ووقف أي نشاط ديني تحت أي مسمى، فضلا عن رفض السوفيت تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في القوانين الجديدة، وقد تم بالفعل خلال عامي(١٩١٩-١٩٢٠)(٥٩). من ما يفسر إن البلاشفة منذ البداية لم يتعاملوا مع آسيا الوسطى ككيان منفصل عن جسد المنظومة الشيوعية السوفيتية، ولا ككيان إسلامي يتمتع بحكم ذاتي، بل شعوب تعمل ضمن تلك المنظومة.

وبسبب نزعة الترويس، انتشرت بين شعوب آسيا الوسطى دعوات طالبت بمحاربة الأفكار الماركسية، وقام مفكري الطبقة الوسطى بنشر دعوة إلى الالتزام بالدين الإسلامي من خلال الصحف والمؤتمرات والندوات، مع التأكيد على توحيد جميع قوميات تركستان تحت مسمى (وحدة امة الأتراك)، وانبثقت المقاومة من جديد في تركستان، التي مثلت تجمعا بين القوميين الانفصاليين من ذوي النزعة الطورانية وبين العناصر الدينية(٦٠).

لذلك أخذت السياسة الاستعمارية السوفيتية المناهضة لكل ما هو قومي، عقائدي، غير شيوعي، تنتهج سياسة قمعية عبر السيطرة القسرية، والربط الحتمي مع المركز، لمواجهة التيارات المضادة للسيطرة الشيوعية السوفيتية. واشتدت عمليات القمع السوفيتية ضد الحركات الإسلامية والقومية، ومنها في آسيا الوسطى، ونهجت صيغة المضايقة غير المباشرة مثل سن قانون تسجيل الجمعيات الصادر في ٨ شباط ١٩٢٣، الذي يتعارض مع مبدأ فصل الدين عن الدولة، عبر إخضاع كافة المؤسسات الدينية للدولة، وتشديد الرقابة على رجال الدين ودور العبادة. وفي ٢٣ كانون الأول١٩٢٣ صدر قرارا يقضي بتعليم الدين في المساجد فقط، ومنذ عام ١٩٢٥بدات حركة واسعة لغلق وتدمير المساجد، وأتلفت إعداد هائلة من المخطوطات والكتب الإسلامية(٦١), وهدم دور العبادة والمدارس القديمة تحت ذريعة التحديث، وبالمقابل تم إنشاء جمعيات لمحاربة الدين وأخرى ملحدة، مع طبع الكتب الفكرية والثقافية التي تروج للمبادئ الشيوعية، ومن بينها مؤلفات ماركس، وانجل، ولينين، وخطابات وأحاديث الأمين العام للحزب الشيوعي باللغة الروسية وغيرها من اللغات المحلية، وفرض استخدام الأحرف السيريلية الاسلافية بدلا من الأحرف العربية في الكتابة، كما شجع ستالين الدعوة المضادة للدين بين عامي (١٩٢٧-١٩٤١)، فقد بدأ الهجوم الواسع على الحجاب بواسطة الشوفينيين الروس والستالينيين، إلى جانب، منع الختان، وتعدد الزوجات، وزواج القصر. كما سخر المسرح والسينما من أولياء المسلمين ومن الأعياد الدينية. وقد نشطت الحملات المعادية للإسلام والتي قام بها الحزب الشيوعي، والمدارس،

والكومسومول (الشبيبة الشيوعية) ومنهم جماعة عصبة الملحدين، ونظمت أحدى فروعها التي عرفت بأسم (عصبة الله- زيسلاف) حملات ضد الجوامع والمدارس الدينية، أدت إلى زوالها وتحويل الباقي منها إلى أندية ومقاهي ودور لهو، وإسطبلات للخيل، وحظائر للماشية، ولم يبق سوى (١٠٠٠) مسجد من أصل (٢٦ ألف) مسجدا تحت السلطة السوفيتية عام ١٩٤١. ورغم تحجيم نشاط النزعة الدينية والقومية بشكل علني، بقيت العادات والتقاليد الموروثة تتداول سراً بين السكان المحليين[٦٢].

وعلى ما يبدو كانت السياسة السوفيتية ذات مد وجزر في تعاملها مع كل عقائدي ديني وقومي، ومن دون إن تخرج عن أطار مصلحة السلطة المركزية، ورقابتها، ففي تشرين الأول ١٩٤٣ أنشأت السلطة السوفيتية المجلس الديني لمسلمي آسيا الوسطى، ومقره في طشقند، وعلى الرغم من المجلس تحت رعايته ٧٥% من جميع مسلمي الاتحاد السوفيتي، لكن عده المتشددون الإسلاميون بمثابة مركزا للإلحاد، لذا كان دوره هامشيا[٦٣].

ومن جانب أخر، ومع تركز العنصر الروسي في المناطق الصناعية، ودعما لسياسة التصنيع السوفيتي، وجدت الحركة الثقافية والتعليمية الروسية حيزا من التوسع في المدن قياسا عن باقي المناطق، ففي أوزبكستان، وقيرغيزستان تدنى مستوى الأمية في مدنها من ٩٨% في عام ١٩١٣ الى٣٠% في عام ١٩٣٩، وفتحت المؤسسات الأكاديمية للعلوم في الجمهوريات، وانتشرت الصحف أيضا، فبعد إن كانت لا تصدر سوى صحيفة واحدة تنشر في كازاخستان في عام ١٩١٤، شهد عام ١٩٤٠صدور أكثر من (٢٥٠) صحيفة. لكن بالمقابل حرصت السلطات السوفيتية على إيصال المعلومات والأخبار بصورة مقننة، وعبر القنوات السوفيتية الخاصة، وكانت المناهج والكتب كافة تقدم على أساس الفكر الماركسي وفي إطار خاص ومحدد، بهدف محو تقاليد القومية وصياغة هوية واحدة اشتراكية. ونطوى بعض المسلمون تحت كنف الشيوعية، ممن تأثروا بالثقافة الروسية، وتعلموا في مدارسهم وجامعاتهم، لأكثر من

ثلاثين عاما، وانضموا إلى الحزب الشيوعي، ومن ثم تولوا مناصب مهمة في بلادهم، وأصبح ولائهم للسلطات السوفيتية، وجندوا في خدمة سياسة الترويس(٦٤).

مع إن الشيوعيين لم يغيروا في نظرتهم الإلحادية، ووصفوا في منشورات أدبياتهم الحزبية "**إن العقيدة الإسلامية هي القوة المظلمة التي لا تزال تفسد العقول وحياة الشعوب**"، ووصفت دائرة معارف الثقافة السوفيتيَّة الإسلام بأنه أخطر الأديان، ويبذل أقصى جهده ليكون في خدمة الإقطاعيين، والرأسماليين، ويناهض الحركات التحررِية. في الوقت الذي كانت الأفكار الاشتراكية تجد حيزا لها في معظم مجتمعات الأمة الإسلامية منذ مطلع عقد الستينات من القرن الماضي، أي بعد مرور أكثر من أربعين سنة على الثورة البلشفية، وأكثر من ثلاثين عاما على التحول الشيوعي، أضفت على نهج السوفيت في التعامل مع المسلمين شيئا من الواقعية والتعقل، وقد يتجلى ذلك بحدوث انفراج في المجال الثقافي الديني، فسمح للمسلمين بدخول بعض المساجد في مناسبات معينة (الجمع والأعياد)، وبشروط معينة، وسمح لبعض كبار السن بأداء فريضة الحج. وكان مفتي طشقند يتولى منصب الرئيس الرسمي لجميع المسلمين السوفيت، وكان يستقبل الوفود الإسلامية الأجنبية التي كانت تزور جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، وكان يتم استقبالهم في طشقند أو سمرقند أو بخارى، وأخذت تعقد هناك المؤتمرات الإسلامية الدولية بصفة دائمة. ولقد أفاد المسلمون من النهج الأيديولوجي الجديد في مجال التعليم، فمحيت الأمية تماما لدى الأجيال التي ولدت منذ ستينات القرن الماضي، وتضاعف حجم التعليم الثانوي ثلاث مرات في عام (١٩٧٦-١٩٧٧) مقارنة عن عام (١٩٦٢-١٩٦٣)، في حين تضاعف حجم التعليم العالي مرتين ونصف المرة في الأعوام نفسها، وزاد عدد الفنيين من أبناء المسلمين، وحاول الاتحاد السوفيتي تعويض هذه الجمهوريات بعض الشيء، فازداد معدل إنشاء طرق المواصلات والمدارس والمتاجر عن باقي أنحاء الاتحاد السوفيتي(٦٥).

ومع ذلك ظل التطور الثقافي محدودا بين تلك الشعوب، ويعود ذلك إلى حرص السوفيت على تركز المهن العلمية كالطب والهندسة والتدريس بأيدي العنصر الروسي،

لضمان بقاء واستمرارية هذا العنصر في تلك الدول، ولارتباطه بموسكو. بينما كان تولي المسلمون، وهم الأغلبية في آسيا الوسطى، للمناصب العامة أقل كثيرا من نسبتهم الحقيقية إلى كل الشعوب السوفيتية[٦٦]. ورغم إن دستور الاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٧ نص على أن اللغات الوطنية هي اللغات الرسمية، لكن ظل استخدام الأبجدية الروسية سائدا في جمهوريات آسيا الوسطى، ولغة الطبقة المتعلمة حتى سقوط الاتحاد السوفيتي[٦٧]. مما يعني إن الجهود السوفيتية كانت في أطار الدعاية الشيوعية فقط، لكسب ود الشعوب الإسلامية الأخرى.

***السياسة الاقتصادية السوفيتية في آسيا الوسطى:**

فقد كانت وريثة للسياسة روسيا القيصرية بجعل آسيا الوسطى مصدر خامات الصناعة الروسية، وسوق لترويج منتجاتها الصناعية، فقد دفعت روسيا بالكثير من كوادرها المثقفة من الفنيين والعمال والمزارعين إلى الهجرة إلى مناطق آسيا الوسطى، نتيجة لبناء المصانع ومؤسسات التعدين والسكك الحديدية فيها[٦٨]. وعند سيطرة الشيوعيون على السلطة، استثمرت الموارد الاقتصادية في آسيا الوسطى بما يخدم سياسة التصنيع السوفيتية، وفق النهج الستاليني، ففي عام ١٩٢٦ نمت المزروعات المروية بفضل السدود والقنوات، وتسهيل التخصيص، من ما وسع بدوره من مساحات الأراضي الزراعية المستثمر زراعتها قطنا في جمهوريات آسيا الوسطى فارتفعت من نصف مليون هكتار لتصبح مليونا ونصف المليون هكتار، لذا شهدت الصناعة النسيجية، ولاسيما الصناعات القطنية والصوفية تقدما في مدن المنطقة. كما احتلت تلك الجمهوريات المراكز المتقدمة في الاتحاد السوفيتي لتعدين المعادن الغير الحديدية[٦٩]، وشغلت صناعة استخراج ومعالجة النفط، والصناعات الكيمياوية مكانة رائدة. وأتاح توسع خطوط السكك الحديدية في مناطق آسيا الوسطى استثمار كافة مواردها، خاصة وان حجم الأموال الموظفة فيها كانت أضخم منها في الجزء الأوربي من الاتحاد، فعلى سبيل المثال، لم تشكل موازنة جمهورية روسيا عام ١٩٣١ سوى ٣١% زيادة عن موازنتها عام ١٩٣٠، في حين ارتفعت موازنة أوزبكستان بنسبة٦٠%،

وموازنة تركمانستان بنسبة ٨٧%، وموازنة طاجيكستان بنسبة ١٠٨% في المدة نفسها. ورغم إن الشيوعيين وصفوا ذلك بنوع من المساواة الاقتصادية بين الجمهوريات السوفيتية. إلا انه مثل في حقيقته نجحا سوفيتيا في توظيف رؤوس أموال كبيرة، واستخدم مزيدا من العمال، وبفعل هذه السياسة توافد حوالي خمسة ملايين عامل روسي للعمل في مناجم ومصانع آسيا الوسطى. وبالنتيجة حققت زيادة كبيرة في الإنتاج السوفيتي، في الوقت الذي كانت فيه الدول الأخرى تكابد تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية لعام ١٩٢٩[٧٠].

وفي الحقيقة اوجد السوفيت مرحلة جديدة قائمة على إحياء القوميات، ولكن بطريقة معززة لهيمنة القومية الروسية، وتحقق ذلك من خلال إغراق شعوب آسيا الوسطى بالمهاجرين من العنصر الروسي، والملاحظ إن جل المهاجرون كانوا من المعتقلين بجرائم سياسية من أحرار الفكر الذين تمت أدانتهم بالإشغال الشاقة الطويلة، وبالتالي يتحقق هدفين الأول إبادة المعارضة، والهدف الأخر، استخدامهم لتامين مجموعات ضخمة من العمال السلاف الغير فنيين لحفر القنوات، وقطع الأشجار، وتطوير الموارد المعدنية في مناطق الشمال المتجمد في سيبريا، ومناطق الجنوب الصحراوي في آسيا الوسطى، من خلال تسخيرهم في وحدات الطبقة العمالية غير الفنية، منظمة في وحدات، وملزمة بالعمل لخدمة الصناعة السوفيتية، مع ذلك كان مستوى تقدم شعوب آسيا الوسطى بطيئا، وبمستوى أدنى من تقدم روسيا السوفيتية، بسبب تركيز النظام الشيوعي على أقامة كيانات اقتصادية جديدة الهدف منها تدعيم وتقوية الفعل السياسي السوفيتي، بحيث يكون الإنتاج الضامن الوحيد لقيام أي مجتمع بشري[٧١].

وكانت سياسة التصنيع الستالينية تتطلب مواد خام لتدعيم هذه السياسة، لذا كانت آلية العمل السوفيتي تعتمد على استغلال الموارد الأولية في جمهوريات آسيا الوسطى، فبلغت نسبة مشاركتها في الإنتاج الصناعي المحلي في كل من أوزبكستان وكازاخستان حوالي ٩٠%، وقرابة ٩٧% من الإنتاج الصناعي في تركمانستان

وطاجيكستان وقيرغيزستان، حتى وصلت إلى أعلى معدلات الإنتاج الصناعي قياسا إلى نظيراتها من الجمهوريات السوفيتية في عام ١٩٣٧. مما يدل على غنى ما تحتويه هذه الجمهوريات من الموارد الاقتصادية. ووفق النظام الشيوعي حول الكثير من الرعاة إلى تعاونيين يربون الماشية، مع تدني نسبة سكان المناطق الرعوية إلى حوالي ٣٠% من أجمالي عدد السكان فيها(٧٢).

ومما زاد من أهمية المنطقة امتلاكها مساحات شاسعة، وبعدها الجغرافي عن مناطق العمليات الحربية أثناء الحرب العالمية الثانية، ومن اجل الحفاظ على القدرة الصناعية السوفييتية في مواجهة غزو ألمانيا النازية للأراضي السوفيتية الأوربية في ٢٢حزيران ١٩٤١، قامت الحكومة السوفيتية بنقل (١٥٠٠) إلف مصنع من غرب روسيا وأوكرانيا إلى المناطق الشرقية، نقل خمسها إلى آسيا الوسطى، استقر أكثر من (١٠٠) مصنع في كازاخستان، حتى وصل عدد ما شيد فيها من مواقع للإنتاج الصناعي إلى (٥٠٠) موقع خلال الحرب، وأدى ذلك إلى زيادة كبيرة في الصناعة السوفيتية، ولم يقتصر الأمر على مرحلة الحرب بل امتد إلى ما بعدها جراء ما خلفته من دمار للمدن السوفيتية الأوربية، فأطلق ستالين خطة أعادة البناء الوطني من خلال التركيز على أعادة بناء الصناعة الثقيلة، وتحويلها إلى المناطق الشرقية وليس أوكرانيا (السهلة الاقتحام)، وعد ذلك جزءا من سياسة الدفاع السوفيتية(٧٣).

وبعد وفاة ستالين عام ١٩٥٣، وتسلم خروشوف السلطة في الاتحاد السوفيتي، وضع خروشوف النظام الاقتصادي وتوزيع القوى المنتجة في المناطق السوفيتية وفق ما تقتضيه المصلحة الاقتصادية السوفيتية بأسرها لا مصلحة هذه الجمهورية أو تلك، وألغى خروشوف ثلاثون وزارة اتحادية كلها تستند إلى موسكو، وأقام بدلا عنها (١٥٠) هيئة إقليمية، كان الهدف منها إلغاء ارتباط الفروع الإنتاجية بتطور الأقاليم، وإقامة هيئات إقليمية صناعية من اجل استثمار الثروات الطبيعية في عدد من الجمهوريات لصالح الحكومة المركزية، وتحديدا في آسيا الوسطى وسيبيريا، مع تحسين نوعية

المنتجات، وتخفيض النفقات المتغيرة في أنتاج السلع، مع التركيز على أنتاج السلع الاستهلاكية، لرفع المستوى المادي للفرد السوفيتي(٧٤).

وقد انعكست الأزمات الدولية والتنافس العسكري بين القطبين الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفيتي، والرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، على سياسة التصنيع السوفيتية بشكل عام، إنتاجية تلك الهيئات الإقليمية ضخم، والاهتمام كبيرا بأعمار سيبيريا وآسيا الوسطى بهدف استثمار ثرواتها، حجم الأموال المخصصة لتطويرها واستثمارها هائلة تجاوزت معدلات الاستثمار في عموم الاتحاد السوفيتي، من اجل بناء قاعدة مادية كبيرة تخدم الاقتصاد والتصنيع العسكرية السوفيتي لمواجهة الغرب الرأسمالي،، لذلك زادت إنتاجية العمل في عام ١٩٥٩بمقدار (١,٧) مرة عن عام ١٩٥٠، وزاد حجم لإنتاج الصناعي السوفيتي (٣٢٠) مرة خلال الخمسين عاما التي مضت على قيام الاتحاد السوفيتي(٧٥).

والملاحظ إن استغلال السوفيت الموارد الطبيعة الهائلة لأسيا الوسطى بشكل واسع، واضحة، فكانت جمهوريات آسيا الوسطى مع جمهورية أذربيجان تنتجان ٥٠ % من نفط الاتحاد السوفيتي، و٩٦% من القطن، و٩٦ % من الحرير، و٩٥% من الفوسفات، و٩٠% من اليورانيوم وتحديدا من طاجيكستان وأوزبكستان، و٩٠% من معدن الكروم، و٨٦% من الرصاص والقصدير، و٧٨% من الصوف، ٧٦% من النحاس، و٣٧ % من خام الحديد، و٢٧% من الفحم، وكل إنتاج الزئبق. وتشير الإحصائيات الاقتصادية إلى مساهمة آسيا الوسطى في دعم الاقتصاد السوفيتي ففي الإنتاج الصناعي حوالي ٨,٢%، والإنتاج الزراعي ١٥,٨%، والإنتاج الحيواني ١٢,٨%، وفي مجمل الإنتاج القومي ١٣,٤% (٧٦). كما غدة أراضي كازاخستان المزروعة تشكل ٢٠% من الأراضي المزروعة في الاتحاد السوفيتي. لكن بالمقابل، انعكس الاستغلال المفرط السوفيتي لثروات أسيا الوسطى على طبيعتها الجغرافية، وأدى السحب المفرط لمياه الري من نهر جيحون وبحر الاورال، لاستصلاح سهل الجوع الصحراوي الذي استقطع من كازاخستان وضم إلى منطقة الري في أوزبكستان لاستصلاحه، ولتغذية المناطق المزروعة بالقطن، بهدف زيادة إنتاجه إلى

تسبب بكارثة بيئية خطيرة منها جفاف المنطقة، وارتفاع نسبة الملوحة في المياه على مر الأعوام[٧٧].

وفي سنوات أزمة النفط الدولية عامي (١٩٧٣-١٩٧٤) رفع السوفيت سقف الإنتاج في تلك الجمهوريات، ففي تركمانستان أستخرج حوالي (١٤,٤٣٠) مليون طن من النفط عام ١٩٧١، وسجل زيادة إلى (١٥,٧٢٥) مليون طن من النفط عام١٩٧٤، وتمثل تلك الأعوام أعلى مستوى في استخراج النفط من تركمانستان [٧٨]. كما تمتلك تركمانستان رابع احتياطي للغاز الطبيعي في العالم بعد كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيران، لذا استغل السوفيت حقول الغاز الطبيعي في تركمانستان عندما ضاعفوا الإنتاج إلى خمسة إضعافه عام ١٩٧٥ عن أنتاج عام ١٩٧١. وقد تم اكتشاف كميات ضخمة من النفط في بحر قزوين قدرت بـ (١٥٠) مليار برميل من النفط ومثلها من الغاز[٧٩].

وفي حقيقة الأمر لم يكن الوضع الدولي الدافع الوحيد وراء تركيز السوفيت على استثماراتهم الصناعية على قطاعات النفط والغاز وتصنيع القطن على حساب قطاعات أخرى، وزيادة الإنتاج في آسيا الوسطى في تلك الأعوام، بل أيضا يعود في جزء منه إلى الوضع الاقتصادي السوفيتي المتدهور، بسبب وجود انخفاض مستمر في الدخل القومي الإجمالي السوفيتي، ونقص في إنتاجية كل من العمل ورأس المال منذ بداية الخطة الخمسية (١٩٧١ – ١٩٧٥)[٨٠]، إلى جانب تراجع في القطاع الزراعي الذي جعل الحكومة السوفيتية توقع عقود طويلة الأجل لشراء الحبوب من الولايات المتحدة الأمريكية تدفع مقابلها من دخل صادرات النفط بعد ارتفاع أسعاره في تلك السنوات[٨١]. والمثير في الأمر تراجع نحو الاقتصاد السوفيتي، رغم ازدياد الإنتاج الصناعي في الاتحاد السوفييتي بين عامي (١٩٢٢-١٩٨٢) في جمهوريات آسيا الوسطى فكان بنسبة (٩٣٨) مرة في كازاخستان, و (٩٠٠) مرة في طاجيكستان, و (٧١٢) مرة في قيرغيزستان, (٤٣٢) مرة في أوزبكستان و (٢٠٩) مرة في تركمانستان، وقد سجل أعلى قياسا عن جمهوريات أخرى ومنها روسيا التي كان ازدياد

إنتاجها الصناعي بنسبة (٥٠٠) مرة[٨٢]. مما دل على مدى الاستغلال السوفيتي لتلك الأراضي في دعم الاقتصاد والتصنيع السوفيتي، واستمرارية منظومته الشيوعية.

مع ذلك استمر التدهور في إدارة اقتصاد الاتحاد السوفيتي، وتناقص في معدلات النمو، التي جعلت الكثيرون من ذوى الكفاءات الفنية السوفيتية النادرة يتطلعون إلى الهجرة إلى البلاد الغربية، وما هذه الخطوات إلا محاولة لتحسن الاقتصاد السوفيتي المترهل، وزاد الأمور تعقيدا الركود العالمي في مطلع الثمانينات من القرن العشرين[٨٣]، مما عقد الوضع السوفيتي، ووضع نهاية لمنظومة السوفيتية.

ولم تقتصر النظرة الاستعمارية حيال آسيا الوسطى على السوفيت فقط، بل كانت الأخيرة محط تطلعت دول أخرى، مع زيادة الطلب على الطاقة والتحولات الدولية، والتوترات في المنطقة الأسيوية، والشرق الأوسط (مركز الطاقة الدولية)، ويتضح ذلك من قول مستشار الأمن القومي الأمريكي بريجينسكي (١٩٧٦-١٩٨٠) " **انه في الوقت الذي يزداد فيه الطلب العالمي للطاقة، مع زيادة معدل استهلاك النفط وحده بمعدل مليون برميل يوميا، واحتمال ازدياد حاجات اليابان وكوريا والصين من كل من النفط والغاز الطبيعي بشكل حاد، فإن سعر الطاقة وتوفرها لأمن المستهلكين سيتأثر بالوضع الذي ستكون عليه آسيا الوسطى في الاقتصاد العالمي**"[٨٤].

أعطى هذا التصريح تطلعا أمريكيا تجاه جمهوريات آسيا الوسطى، ومما لاشك أنها أدركت إن مستقبل هذه الجمهوريات قارب على الانفصال عن الاتحاد السوفيتي، الذي سعى الغرب في صراعه مع القطب الشيوعي السوفيتي جره إلى الركن الاقتصادي المترهل، لإنهاكه ثم إسقاطه، وإفشال التجربة الشيوعية، وهذا ما تحقق فعلا في عام ١٩٩١.

كما استخدم الاتحاد السوفيتي الجمهوريات الدائرة في فلكه في خدمة صناعته النووية، وأراضيها حقول لتجاربه النووية، وكان في مقدمتها كازاخستان، بحكم مساحتها الشاسعة، ومتاخمتها لروسيا، وسهول سيبيريا، واستخدمت حقل للتجارب النووية بين عامي (١٩٥٩-١٩٨٩)، فقد تركزت فيها ثلث الشحنة العسكرية السوفيتية للصواريخ الثقيلة

(PC.20)، وأنشأت قاعدتان لهذه الصواريخ في شمال شرق كازاخستان في سيميبالاتينسك Semipalatinsk [٨٥] حيث الغالبية التي تقطنها من الجنس السلافي. وخلافًا لأوكرانيا لا تملك كازاخستان مراكز لإنتاج الصواريخ الإستراتيجية، ولكن تضم ٦,٥% من الأسلحة الإجمالية للاتحاد السوفيتي، مع وجود أهم المراكز لتجارب الصواريخ البالستية في الجمهورية، ويقع في منطقة بيكانور، حيث تضم ١٢,٥% من إجمالي صواريخ الاتحاد السوفيتي. وتسبب وجود تلك الأسلحة في جمهورية تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شؤونها، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١، ومارست ضغطا من اجل تخلي كازاخستان عن السلاح النووي، ونقل الرؤوس النووية إلى روسيا، واتبعت واشنطن سياسة الترضية مع موسكو في تلك المرحلة لكي تحقيقا لأهدافها في المنطقة[٨٦].

الخلاصة والاستنتاجات

في الحقيقة إن منطقة آسيا الوسطى، التي لها ارث تاريخي إسلامي، وقومي تركي، وذات إبعاد جغرافية واقتصادية وعقائدية في المنطقة الأسيوية، وفي العالم، قد غذتها سنوات الحكم الروسي، القيصري الذي امتد لعقود من الزمن، ومن ثم الحكم السوفيتي، ذات التوجه الشيوعي، الذي توافق مع الأهداف الاستعماري الغربية الرأسمالية في تقويض القوى التحررية الوطنية الإسلامية والقومية، وهذا التوافق منح السوفيت الشرعية في حكم آسيا الوسطى على امتداد سبعين عاما من حكمهم، رغم العداء بين الرأسمالية والشيوعية. ولم تنفك جمهوريات آسيا الوسطى من منظومته إلا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، مما ترك تركة ثقيلة. إذا اخذ بنظر الاعتبار ارتباط تلك الشعوب بالثقافة الروسية، وبالثقافة الشيوعية، مع وجود العنصر الروسي في مراكز مهمة في آسيا الوسطى، إلى جانب ارتباط المؤسسات في تلك الجمهوريات بشكل مركزي بموسكو. قد خلق مفاهيم وتوجهات متفاوتة ومتضاربة، أثرت بشكل كبير على الوضع السياسي والاقتصادي والثقافي لجمهوريات آسيا الوسطى، وتحديدا بعد الانفصال عن المركز. كما اثر عليها التخبط السوفيتي في سياسته حيالها، وبجعل مواردها في خدمة الماكنة السوفيتية إلى مستوى الاستنزاف منذ عهد ستالين

إلى سنوات سباق التسلح بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وليس في خدمة شعوبها، التي لم تتمتع بشيء من الاستقرار بل ظلت أسيرة لعمليات التهجير، والإقصاء، والتهميش في بلادها، وأقام السوفيت في ثنايا حدود آسيا الوسطى جمهوريات، وزرع أجناس، وأعراق مختلفة فيها ليس بينها أي تجانس أو ثقافة مشتركة، ولم تستطيع تلك الشعوب بإمكانياتها الضعيف التحرر من العملاق السوفيتي، ولم تكن هناك قوى خارجية داعمة لها لتخلصها منه، وان تفكك المنظومة السوفيتية التي حكمت تلك الشعوب بقبضة من حديد، قد تركت فراغا، حاولت قوى دولية عدة، لتتدخل تحت عدة مسميات، مستفيدة من التجربة السوفيتي في استغلال المفرط للمنطقة، وإن تجد نفوذ سياسي او اقتصادي أو ثقافي لملئ هذا الفراغ في تلك الجمهوريات. ولأسباب: فمن الناحية الجغرافية تقع في مركز قريب من روسيا الاتحادية والصين ومناطق التوتر في آسيا والشرق الأوسط، إما الاقتصادية، فما تمتلكه من ثروات طبيعة هائلة بين ما هو منتج وبين ما مخزون في باطن الأرض زاد من أهميتها، إما الناحية العقائدية فان الاختلاف العرقي والديني، وتوزع الأجناس وعدم تجانسها في تلك الجمهوريات المستقلة حديثا، مع وجود التفاوت في النسيج الاجتماعي بين سكان المدن والمناطق الرعوية في عصر التكنولوجيا والمعلوماتية، من جهة، وبين من تربى في أحضان الشيوعي، وبين من أراد التخلص من الشيوعية وتأثر بالفكر العلماني، وبين من هو متزمت عقائديا، أو قوميا، في عصر النزاعات والحروب العقائدية والقومية التي تغذيها القوى الاستعمارية من جهة أخرى. جعلها منطقة ذات أهمية إستراتيجية في الحسابات الدولية، وبما يخدم مصالح القوى الاستعمارية، وما سيخلفه هذا المنحى من أثار سلبية قد تطال مستقبل أي جمهورية من تلك الجمهوريات.

المـلحق الأول

خارطة (١)

جمهوريتي تركستان السوفيتي الاشتراكية وكازاخستان السوفيتي الاشتراكية

خارطة (٢)

جمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية (الخمس)

الملحق الثاني

جدول رقم (١)

يوضح نسبة عدد سكان جمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية بين عامي (١٩٥٠-١٩٩٠)

اسم الجمهورية	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠
كازاخستان	٦,٥٢٥	٩,٧٥٥	١٣,٠٠٩	١٤,٨٥٨	١٧,٤٢٦
أوزبكستان	٦,٢٦٤	٨,٣٩٥	١١,٧٩٩	١٥,٧٦٥	١٩,١٦٨
طاجيكستان	١,٥٠٩	٢,٠١٥	٣,٩٠٠	٣,٩٠١	٤,٧٧٤
قيرغيزستان	١,٧١٦	٢,١٣١	٢,٩٣٣	٣,٥٨٨	٤,٢١٢
تركمانستان	١,١٩٧	١,٥٦٤	٢,١٥٩	٢,٨٢٧	٣,٣٧١

جدول رقم (٢)

يوضح النسبة المئوية لعدد الروس في جمهوريات آسيا الوسطى السوفيتي بين عامي (١٩٢٦-١٩٨٩)

اسم الجمهورية	١٩٢٦	١٩٣٩	١٩٥٩	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٨٩
كازاخستان	١٩,٧	٤٠,٣	٤٢,٧	٤٢,٤	٤٠,٨	٣٧,٨
قيرغيزستان	١١,٧	٢٠,٨	٣٠,٢	٢٩,٢	٢٥,٩	٢١,٥
طاجيكستان	٠,٧	٩,١	١٣,٣	١١,٩	١٠,٤	٧,٦
تركمانستان	٨,٢	١٨,٦	١٧,٣	١٤,٥	١٢,٦	٩,٥
أوزبكستان	٢٥,٤	١١,٥	١٣,٥	١٢,٥	١٠,٨	٨,٤

الهوامش :

(١) ـــــ، دول آسيا الوسطى: المجال الحيوي والاستراتيجي لخارطة الصراع، في ٢٠٠٨/١١/٢٥، www.aljaml.com

(٢) علي محمد حسين، التنافس الإقليمي والدولي في منطقة أسيا الوسطى الإسلامية (إيران وتركيا أنموذجا)، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد (٣٤)، تشرين الاول٢٠٠٧، ص١٣٤-١٣٥.

(٣) رجب محمد عبد الحليم، انتشار الإسلام بين المغول، القاهرة،١٩٨٦، ص٨٠-١٠٧؛ حميد شهاب احمد، التنافس الإقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية لأسيا الوسطى، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد (٢٨)، أيلول ٢٠٠٥، ص٥.

(٤) محمد حسن العلة، أواسط أسيا الإسلامية بين الانقضاض الروسي والحذر البريطاني، الدوحة، ١٩٨٦، ص٢٤.

(٥) المصدر نفسه، ص٣٨-٣٩. ؛ علي محمد حسين، المصدر السابق، ص١٣٢.

(٦) محمد حسن العلة، المصدر السابق، ص٤١.

(7) G.B. Malleson, Afghanistan from the earliest period to the out break of the War of 1878, Ed:2 nd., London, 1879, P.9.

(٨) نوري العاني وآخرون، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، بغداد،٢٠٠٦، ص١١٨-١٢٣.

(٩) محمود عبد الرحمن، تاريخ القوقاز نسور الشيشان في مواجهة الدب الروسي، ط٢، بيروت، ٢٠١٠، ص٥٤.

(١٠) علاء فاروق, أسيا الوسطى والاستعمار الروسي, في٣ كانون الاول٢٠٠٩, www. Asiaalwsta.com.

(١١) نوري العاني وآخرون، المصدر السابق، ص١٢٤.

(12) Chabryar Adle, History of Civilizations of Central Asia: Towards the contemporary period: from the mid- nineteenth to the end of the twentieth century, Italy, 2005, P.69.

(13) Edward Allworth, Central Asia 130 years Russian Dominance A Historical Overview, Ed:3th, U.S.A, 2002, P.104.

(١٤) هوراس دافير، القومية نحو نظرية علمية معاصرة، ترجمة: سمير كوم، بيروت، ١٩٨٠، ص١٢٢.

(١٥) نوري العاني وآخرون، المصدر السابق، ص١٢٦.

(16) Dave Crouch, The Bolsheviks and Islam, International Socialism, Issue: 110, on 6th April 2006.

(١٧) ك. م. بانيكار، أسياد السيطرة الغربية (من الفكر السياسي والاشتراكي)، ترجمة: عبد العزيز توفيق جاويد، مصر،١٩٦٢، ص٢٦٣. ؛ دافير، المصدر السابق، ص١١٤.

(١٨) محمود عبد الرحمن، المصدر السابق، ص٨٦ .

(١٩) القوزاق: طبقة من الفلاحين من جنوب روسيا.

(٢٠) موريس كروزيه، تاريخ الحضارات العام (العهد المعاصر) بحث عن حضارة جديدة، ترجمة: يوسف اسعد داغر – فريدم داغر، مجلد (٧)، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢٩٥.

(21) Dave Crouch, Op. Cit.

(٢٢) سعيد احمد سلطان، دور أوزبكستان في الحفاظ على الهوية الإسلامية، في ٢٠١١/١/٢٦، ww.asiaalwsta.com.

(٢٣) نوري العاني وآخرون، المصدر السابق، ص١٣٠.

(٢٤) المصدر نفسه، ص١٣١-١٣٢.

(٢٥) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة: جعفر الخياط، بغداد، د.ت، ص١٦٣.

(٢٦) نوري العاني وآخرون، المصدر السابق، ص١٣٢.

(٢٧) جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ص١٦٣-١٦٤.

(٢٨) علاء فاروق, المصدر السابق.

(29) Dave Crouch, Op. Cit.

(٣٠) سعيد احمد سلطان، المصدر السابق.

(٣١) ديمو تشكين، لينين وقيام جمهورية السوفيتات، الاتحاد السوفيتي،١٩٧٧، ص١٤٢.

(٣٢) روبرت كونلواست، إدراك الحقائق عن روسيا، بيروت، د.ت، ص١٤٩.

(٣٣) (الأهرام)، القاهرة، العدد (٣٧٥٣٦٠)، في ١٥ أيلول ١٩٨٩.

(٣٤) غفوروف، وسط آسيا في الحديث والإحداث (مواد المؤتمر الدولي لليونيسكو)، موسكو، ١٩٧٥، ص٢١٢.

(٣٥) روبرت كونلواست، المصدر السابق، ص١٤٩.

(٣٦) حنان أبو سكين، بين الصراع والتعاون: التنافس الدولي في آسيا الوسطى، المركز العربي للبحوث والدراسات، فـــي ٥ حزيران٢٠١٤، www.acrseg.org

(٣٧) من الجدير بالذكر إن مدينة اكمولا (التي أقيم مشروع الأراضي البكر في منطقتها) أصبحت العاصمة بدلا من العاصمة القديمة ألماآطا في عام ١٩٩٧، وأطلق عليها اسم أسطانا أي (العاصمة) عام ١٩٩٨.

(٣٨) موريس كروزيه، المصدر السابق، ص٢٩٦.

(٣٩) نقلا عن : محمود عبد الرحمن، المصدر السابق، ص٥٢-٩١.

(40) Niccolo Pianciola, The collectivization famine in Kazakhstan, (1931–1933) , Harvard Ukrainian studies Vol. 25, No. 3/4, Fall 2001,PP. 237–250.

(٤١) كان أول ما فعله ستالين بعد تسلمه السلطة أنه فرض حظراً على الصناعة، لكن بعد تخلصه من المعارضة اليسارية، بدأ في تنفيذ خطة للتصنيع بسرعة قياسية عن طريق الاستغلال المكثف للعمال في عام ١٩٢٨.

(42) Moya Flynn, Migrant Resettlement in the Russian Federation: Reconstructing homes and homelands, India,2004, PP.14–15.

(٤٣) لابد من الإشارة إن عدد سكان القرم خمسة ملايين مسلم عام ١٩١٧، أصبحوا (٤٠٠) ألف مسلم عام١٩٤٠ نتيجة أعمال الإبادة والنفي والتهجير الشيوعي.

(٤٤) قدر عدد الأكراد في جمهوريات آسيا الوسطى حسب إحصائية عام١٩٩٠ كالآتي: في تركمانستان (٥٠) إلف، وفي كازاخستان (٣٠) إلف، وفي قيرغيزستان (٢٠) إلف، وفي أوزبكستان (١٠) إلف، وفي طاجيكستان (٣) إلف. ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، راج آل محمد، بيروت، ٢٠٠٤، ص٣٧٠.

(45) Edward Allworth, Central Asia 130 years Russian Dominance A Historical Overview, Ed:3th,U.S.A,2002, P.102.

(46) UN High Commissioner for Refugees (UNHCR) , UNHCR CDR Background Paper on Refugees and Asylum Seekers from Georgia, 1 October 1999, Georgia, P.20.

(47) Flynn, Op. Cit, PP.14-15.

(٤٨) روبرت كونلواست، المصدر السابق، ص١٤٨.

(٤٩) كريس هارمان، المصدر السابق، ص١٥٠.

(٥٠) عبد الجبار عيسى، انهيار الاتحاد السوفيتي-الأسباب والعوامل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٥، ص١٢٩.

(51) Sebastien Peyrouse, The Russian Minority in Central Asia: Migration, Politics, and Language, Washington, 2008, P.2.

(٥٢) كريس هارمان، المصدر السابق، ص٥١-٦١.

(٥٣) ضفاف كامل كاظم الخفاجي، التوجه الإسرائيلي الأمريكي حيال دول آسيا الوسطى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،٢٠٠٢، ص١٨.

(54) Ilan Greenberg, Politics, economics and time bury memories of the Kazakh gulag New generation aims to forge identity, International Herald Tribune, on January 1, 2007.

(٥٥) قدر عدد الأتراك المسختيان في آسيا الوسطى حسب إحصائية ١٩٨٩ كالأتي: في أوزبكستان (١٠٦) إلف، وفي كازاخستان (٥٠) إلف، وفي قيرغيزستان (٢١) إلف.

(56) UN High Commissioner for Refugees (UNHCR) , UNHCR CDR Background Paper on Refugees and Asylum Seekers from Georgia, 1 October 1999, Georgia, p.20.

(57) Sebastien Peyrouse, Op.Cit, P.4-10.

(٥٨) كريس هارمان، المصدر السابق، ص٦١-٦٧.

(٥٩) سعيد احمد سلطان، المصدر السابق.

(٦٠) موريس كروزيه، المصدر السابق، ص٣٢١.

(٦١) ميثم الجنابي، الإسلام في اوراسيا، ط١، دمشق،٢٠٠٣، ص١٠٠.

(٦٢) موريس كروزيه، المصدر السابق، ص٣٢١.؛ محمود عبد الرحمن، المصدر السابق، ص٩٢.

(63) Sebastien Peyrouse ,The Rise of Political Islam in Soviet Central Asia, P.43,

www. hudson.org.

(٦٤) دائرة المعارف البريطانية، ص ١٠٨٩.

(65) Gabriel A. Almond and G. Bingham Powell, Comparative Politics Today, Ed: 3rd., 1984, P.302.

(٦٦) دائرة المعارف البريطانية، ص ١٠٨٨ – ١٠٩٠.

(٦٧) كريس هارمان، المصدر السابق، ص١٤٩.

(٦٨) غفوروف، المصدر السابق، ص٥٤.

(٦٩) كروزيه، المصدر السابق، ص٢٧٤.

(٧٠) المصدر نفسه، ص٢٧٤. ؛www.kamelwazne.org/newsdetails

(٧١) ادوارد كرانكشو، روسيا خروشيف، لبنان، د.ت، ص١٦.

(٧٢) غفوروف، المصدر السابق، ص ١٨.

(٧٣) ادوارد كرانكشو، المصدر السابق، ص٢١.؛Sebastien Peyrouse, Op. Cit , P.2.

(٧٤) ادوارد كرانكشو، المصدر السابق، ص١٦-٢٧. ؛ بسام خليل، إستراتيجية التنمية السوفيتية الجديدة، بيروت، ١٩٨٦، ص٢٧.

(٧٥) غفوروف، المصدر السابق، ص٥٣.

(٧٦) سلمان علي حسين العزي، سياسة إسرائيل حيال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،٢٠٠٢، ص٣٧.

(77) Sebastien Peyrouse, Op. Cit , P.2.

(78) Countarystudies.us/Turkmenistan, on Nov.25. 2013.

(٧٩) غفوروف، المصدر السابق، ص١٦٣.

من الجدير بالذكر إن بحر قزوين عد بحرًا سوفيتيًا إيرانيًا بين عامي (١٩٢٠-١٩٧٠) ، وقامت وزارة النفط السوفيتية في عام١٩٧٠ بتقسيم "القطاع السوفيتي" لبحر قزوين إلى قطاعات بين جمهوريات روسيا السوفيتية، أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان، وفي هذه الأثناء اتخذ خط التوسيط البحري أساسًا للتقسيم إلى أربع قطاع، وأصبحت هذه القطاع بعد تحول الحدود الإدارية إلى حدود دولية بسقوط الاتحاد السوفيتي تتوزع بين هذه الدول المستقلة عنه.

حنان ابوسكين، المصدر السابق.

(80) Frnaklyn D. Holzman ,The Soviet Economy ,Foreign policy Association Headline series, No. 260., (Sep – Oct 1982) .

(٨١) كريس هارمان، المصدر السابق، ص١٣٣.

(٨٢) أوليغ شينين، زمن الصراع– زمن الهجوم، موسكو, ٢٠٠١, ص ٤٢٩–٤٣٠.

(٨٣) كريس هارمان، المصدر السابق، ص١٣٤–١٤٤.

(٨٤) سلمان علي حسين العزي، المصدر السابق، ص٣٠.

(٨٥) خلفت التجارب النووية السوفيتية اثر سلبي على سكان مدينة سيمي (Semi) حيث بلغ عددهم (١٤٩,٨٠٠) إلف نسمة عام ١٩٥٩، وحوالي (٣١٧,١٠٠) إلف نسمة عام ١٩٨٩، ثم ترجع العدد حتى وصل (٢٦٩,٦٠٠) إلف نسمة عام ١٩٩٨.

(٨٦) حميد شهاب احمد، المصدر السابق، ص١٨–٢٤.